أثر الحوافز الضريبية على تفعيل آليات التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة 2030 - دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب المصرية

هند سعيد محمد السروجي [1]– ناهد محمد يسرى الهواري [2]– أمير عاطف نصحي[2]
أبو بكر عنتر بخيت [3]
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) كلية التجارة، جامعة عين شمس 3) هيئة المواد النووية

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحوافز الضريبية فى تمويل المشروعات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة. حيث اعتمد الباحثون فى هذه الدراسة على المنهج الإستقرائى والمنهج الإستنباطى، وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية من الدراسات المنشورة على المستويين العربى والعالمى. وفى الجانب التطبيقى من الدراسة اتبع الباحثون منهج اختبار صحة فروض الدراسة وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية للتوصل إلى أثر الحوافز الضريبية على آليات التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، واختبار أثر كل حافز على حده، وذلك عن طريق التحليل العملي والاحصائي للبيانات التي قام الباحثون بجمعها من خلال أراء عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، والمتمثلة في المهتمين بالشأن الضريبي من رؤساء المأموريات ومأموري الضرائب والمديرين والمحاسبين والمراجعين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها اختلاف صور الحوافز الضريبية من دولة لأخرى على حسب طبيعة النشاط والسياسة المالية التى تتبعها الدولة؛ ويتوقف ذلك على الظروف الإقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويرتبط نجاح سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية بمعيار الكفاءة والفاعلية، ويعتبر التمويل الأخضر موجه للمشاريع الخضراء ويساعد فى الحد من التلوث بما يحقق التنمية المستدامة. حيث يرى الباحثون أنه يوجد بعض التحديات التى تواجه التمويل الأخضر مثل غياب المعايير، والتعريفات الواضحة، والتكاليف العالية الأولية، ونقص الوعي والخبرة، وضعف السياسات التنظيمية للوصول للتمويل الأخضر فى الدول النامية.. الخ. وإنتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة وضع نظام ضريبى بيئي عادل ومحفز للاستثمار في المشروعات الخضراء والإنتاج النظيف ومشاريع الحد من التلوث وضرورة وضع ضوابط لحل سلبيات الحوافز والإعفاءات الضريبية وإعداد استراتيجية شاملة لتطوير الاقتصاد الأخضر سواء فى الدول النامية أو الدول المتقدمة، ويجب تطوير مجال التمويل الأخضر باعتباره أحد أهم مصادر تمويل المشروعات التي تراعي الاعتبارات البيئية، وتبسيط القواعد والإجراءات بالقطاع الضريبى

الكلمات المفتاحية: الحوافز الضريبية، التمويل الأخضر، التنمية المستدامة.

مقدمة الدراسة

تشهد التنمية المستدامة اهتماماً متزايداً على مستوى العالم، حيث يُدرك الكثيرون أهمية الحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام، ويعد التمويل الأخضر إحدى الآليات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى تمويل المشاريع والأنشطة التي تساهم في حماية البيئة وتعزيز الاستدامة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحوافز الضريبية على تمويل المشروعات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل المشروعات الخضراء فى المبانى الخضراء، وعمليات مصرفية غير ورقية، والبطاقات الخضراء، والتمويل العقاري الأخضر، والبنية التحتية الخضراء حيث تعتبر الحوافز الضريبية أداة هامة لتشجيع الاستثمار في المشاريع البيئية وتشجيع الاستثمار الاجنبي المحلي، وينظر للحوافز الضريبية على أنها نظام يتم تصميمه في إطار

السياسة الضريبية للدولة بغية تشجيع الادخار والاستثمار لتمويل خطط الإنتاج ولسد حاجات المواطنين وزيادة الصادرات.

ولقد اهتمت العديد من الدول بمنح الحوافز الضريبية لدورها في تحقيق النمو الاقتصادي والاستثمار في المشروعات الخضراء، وذلك لمواجهة النمو في الدخل والاستثمار وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتخفيض الانبعاثات الكربونية والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الأحيائي وتدهور النظام الايكولوجي، وهذه الاستثمارات أيضاً تكون موجهه إلى الطلب على الأسواق على السلع والخدمات الخضراء والابتكارات التكنولوجية، ويمكن أن يتم ذلك بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية.

ونظراً لأن سياسات معظم الدول النامية تتسم بالثبات وعدم الحداثة، وتمسكها بالنماذج الكلاسيكية للإدارة، بما يؤدى ذلك إلى إعاقة التنمية المستدامة بجميع ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، لذا فإن الدول النامية تحتاج إلى عملية شاملة لارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أفضل، وتحسين استغلال الطاقات والموارد التي تتوافر لديها وتوظيفها للأفضل، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة. (سمر، 2018)

مشكلة الدراسة

قام الباحثون بتحليل مجموعة من الدراسات السابقة مثل دراسة محمد (2016)، سمر (2018)، نور (2019)، حسين (2021)، Kirikkaleli (2023)، Tauseef (2024) والتي انتهت إلى أن هناك قصور في تقديم الحوافز الضريبية، وأحد أهم الوسائل والأدوات التي يمكن للدولة أن تعتمد عليها هي فرض الضرائب، وإلى إعطاء أهمية خاصة للتمويل الأخضر الذى يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وذلك لتنشيط ورفع كفاءة الأداء لمسايرة التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة. وعليه برزت مشكلة الدراسة فى قصور النصوص التشريعية عن إيجاد نص يفرض حوافز ضريبية على الأعمال والمشروعات والتى تقوم بإنتهاك الموارد الطبيعية ويترتب عليها أضرارا بالبيئة، ولم يتطرق قانون الضريبة رقم (91) لسنة 2005 بشكل مباشر لموضوع منع التلوث، أو إعطاء مزايا وحوافز للمحافظة على البيئة، على الرغم من أنه من الموضوعات التى تمثل توجه عالمى نحو الحوافز الضريبية.

أسئلة الدراسة

هناك عدة تساؤلات تتعلق بمشكلة الدراسة وهي:

- ❖ هل هناك تأثير للحوافز الضريبية في الحصول على تمويل المشروعات الخضراء؟
- ❖ هل تؤثر الحوافز الضريبية على زيادة الاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة؟
- ❖ هل تساهم الحوافز الضريبية في نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة؟

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسى: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحوافز الضريبية على تمويل المشروعات الخضراء الذي بدوره يهدف إلى الإدارة المستدامة وبالتالى جذب الاستثمار نتيجة لإستخدام الموارد سواء كانت طبيعية أو مالية بشكل أفضل لتلبية احتياجات التنمية، والحد من ضعف النظم الاجتماعية والاقتصادية للتغير البيئي والقيود المفروضة على الموارد.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

فى ضوء صياغة تساؤلات الدراسة يمكن توضيح أهداف الدراسة على النحو التالى:

1-تحليل أثر الحوافز الضريبية في تنمية المشروعات الخضراء.

2-دراسة أثر الحوافز الضريبية على زيادة الاستثمار في المشروعات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة.

3-إيضاح مدي مساهمة الحوافز الضريبية في نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

1- التعرف على الحوافز الضريبية ومكوناتها ودورها في مكافحة التلوث.

2- تعريف التمويل الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

3- التعرف على تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في تطبيق الحوافز الضريبية في مجال التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة

الأهمية العملية التطبيقية:

1-تحديد أشكال الحوافز الضريبية، وفاعليتها، والأهداف التي تعمل على تحقيقها.

2-دراسة تأثير الحوافز الضريبية على زيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة.

3-التعرف على تأثير الحوافز الضريبية على التطوير والابتكار للحصول على التمويل الأخضر.

4-اختبار تأثير الحوافز الضريبية على نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة.

الجهات المستفيدة: الجهات المعنية المتمثلة فى قطاع الضرائب حيث تشجع المشروعات الخضراء على اتخاذ تدابير للانتقال نحو اقتصاد أخضر وكذلك وزارة البيئة فى تشجيع السلوك الصديق للبيئة مما ينعكس على الأفراد بحصولهم على بيئة نظيفة مستدامة

مصطلحات الدراسة (المفاهيم)

أولاً: مفهوم الحوافز الضريبية: تعريف الحافز الضريبي "بإنه منح إمتياز خاص ينتج عن نفقات عامة – مساهمة مالية – ترتبط بإنشاء، أو حيازة، أو توسيع، أو إدارة، أو تسيير، أو تنفيذ لاستثمار يقوم به طرف متعاقد أو غير متعاقد في إقليمه". (الأمم المتحدة، 2004)

ثانيا: الحوافز الضريبية ودورها فى مكافحة التلوث: تعتبر الأساليب الاقتصادية أكثر كفاءة لمكافحة تلوث البيئة، وتعتبر الضريبة أكثر الأساليب الإيجابية في مكافحة تلوث البيئة، فإنه لاغني عن استخدام الضرائب في هذا المجال، وهو فرض الضرائب على المنشأة الأكثر تلوثاً للبيئة، واستخدام الحوافز الضريبية كأسلوب لتحفيز المنشأة على مكافحة التلوث.

لذا فإن الحوافز الضريبية تستطيع أن تحقق المستوى المطلوب والمرغوب لتخفيض التلوث، وتتميز الحوافز الضريبية عن غيرها من أساليب مواجهة التلوث، حيث تخفض من تكاليف مكافحة التلوث، توفير حافز دائم لمكافحة التلوث، توفير الإيرادات، بالإضافة إلى الكفاءة والمرونة. (محمد، 2016)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

ثالثا: مفهوم التمويل الأخضر:

تناولت العديد من الدراسات التمويل الاخضر بالتعريف، ومنها: يعرف التمويل الأخضر بأنه عبارة عن الإستثمارات والقروض التى تمول المشروعات التى تهدف إلى حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية. (مؤسسة التمويل الدولية، 2021)

كما يعرف ايضا أنه ذلك التمويل الذي يستهدف المشروعات الاقتصادية التي تحافظ على البيئة ومقدراتها، وتقلل النفايات المعرضة لها إلى الحد الأدنى، كما تحسن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة وتسعى إلى تعظيمها فى المستقبل. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Organization for Economic co–operation and Development (OCED)

الدراسات السابقة

- **دراسة (محمد، 2016):** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح خطورة التلوث البيئي، وبيان أثره على المجتمع بصفة عامة وعلى العجز في الموازنة العامة للدولة في مصر بصفة خاصة، وقد قامت الدراسة على عينة من المصانع خلال الفترة 2016، وخلصت إلى أن مشكلة التلوث تمثل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة، وضرورة فرض ضرائب على المؤسسات التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي، بالإضافة إلى أهمية الحوافز الضريبية في الحد من التلوث وتشجيع المستثمرين في الحد من التلوث البيئي.
- **دراسة (عبد القادر، 2018):** هدفت الدراسة إلى التعرف على خطوات ومراحل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وقد قامت الدراسة على عينة من السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عمليه الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2018، وخلصت إلى أن السندات الخضراء تساهم بشكل كبير في تمويل المشاريع الخضراء وتقليل الانبعاثات الكربونية.
- **دراسة (سمر، 2018):** هدفت الدراسة إلى تحليل دور الحوافز الضريبية في تنمية التصنيع الأخضر، ودراسة دور الحوافز الضريبية في تنمية قطاع الطاقة المتجددة بالمغرب، وقد تناولت الدراسة التحليلية على عينة من بعض الدول النامية خلال الفترة 2018، وخلصت إلى أنه لا توجد علاقة بين الحوافز الضريبية والتصنيع الأخضر بالمغرب.
- **دراسة (نور، 2019):** هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير التمويل الأخضر في تحسين المصارف الخضراء، وقد قامت الدراسة على عينة من المصارف العراقية خلال الفترة 2019، وخلصت إلى غياب الدعم من المنظمات الحكومية وغير الحكومية للمصارف بتمويل المشاريع الخضراء، وأيضاً وجدت علاقة وثيقة بين التمويل الأخضر والمصارف الخضراء.
- **دراسة (Ugwu et al., 2020):** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير الحوافز الضريبية المتمثلة في سعر الضريبة ومسموحات الاستثمار على نمو الاستثمار، وخلصت إلى وجود علاقة طردية بين سعر الضريبة ونمو الاستثمار في الشركات الصناعية بالقطاع الخاص، وأنه يجب جذب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تساهم في النمو الاقتصادي، كما يجب أيضاً تصميم سياسة الحوافز الضريبية التي تهدف إلى حماية

الصناعة الوطنية، وتشجع المنتج المحلى على المنافسة مع المنتج الأجنبي بهدف إحداث التوازن في ميزان المدفوعات.

- **دراسة (حسين، 2021):** هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية في ظل التشريعات المصرية المنظمة للاستثمار في مصر، بهدف تشجيع الالتزام الطوعي من جانب الممولين على سداد المستحقات الضريبية، وخلصت إلى أنه توجد علاقة ارتباط طردية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية والخصم الضريبي، كما توجد علاقة ارتباط طردية بين إيرادات مصلحة الضرائب والتجاوز عن مقابل التأخير، بالإضافة إلى أنه توجد علاقة ارتباط عكسية بين إيرادات مصلحة الضرائب المصرية وحوافز الاستثمار.

دراسة (Kirikkaleli, 2023): Environmental taxes and environmental quality in Canada

هدفت هذه الدراسة إلى تأثير الضرائب البيئية على جودة البيئة في كندا والتحكم في النمو الاقتصادي والتنمية المالية واستهلاك الطاقة. وقد توصلت إلى ان هناك معادلة تكامل مشتركة طويلة الاجل بين الضرائب البيئية وانبعاثات ثانى اكسيد الكربون والنمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة الاولية. تتسبب الضرائب البيئية فى انخفاض التدهور البيئي فى كندا، وتؤثر التنمية المالية ايضا بشكل ايجابى على الاستدامة البيئية.

- **دراسة (Yu,Tauseef,2024) :**

Towards Achieving Status of Green Economy in OECD COUNTRIES: Articulating the Role of Nuclear energy, Greenfield investment and environmental taxation

هدفت الدراسة إلى التعرف على وضع الاقتصاد الأخضر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتوضيح دور الطاقة النووية والاستثمار في المشاريع الجديدة والضرائب البيئية، حيث إن نموذج التنمية الاقتصادية الحالي يزدهر على حساب البيئة الطبيعية والنظم الإيكولوجية، في هذا السياق تعد هذه الدراسة محاولة لاستكشاف العلاقة بين الضرائب البيئية والاستثمار في المشاريع الجديدة والاقتصاد الأخضر في مجموعة من 16 اقتصاداً من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من عام 2000 إلى 2019 للحصول على تقدير تجريبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطوير الطاقة النووية يثبط النمو الاقتصادي الأخضر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعلاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن الضرائب البيئية تساعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تحقيق وضع الاقتصاد الأخضر والاستثمارات في المشاريع الجديدة هي عامل يعزز الاقتصاد الأخضر.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات والبحوث السابقة تبين أنها تناولت ما يلي:

1. تأثير الحوافز الضريبية على الاستثمارات المحلية والاجنبية، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلى، بينما توصلت دراسات أخرى إلى علاقة طردية بين الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر.
2. أثر الحوافز الضريبية لتخفيض التلوث وأظهرت النتائج أن فرض الضريبة على التلوث يؤدى إلى زيادة إيرادات الدولة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

3. أثر السندات الخضراء في تمول المشاريع الخضراء وتقليل الانبعاثات الكربونية.
4. تأثير الحوافز الضريبية على إيرادات مصلحة الضرائب المصرية في ظل التغيرات الاقتصادية التي تمر بها الدولة المصرية في ظل قانون رقم (91) لسنة 2005 وتعديلاته وقانون الاستثمار رقم (72) لسنة 2017.
5. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى أنها تناولت العلاقة بين الحوافز الضريبية وتمويل المشروعات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة، ويعتبر هذا هو هدف الباحثون في هذه الدراسة.

الإطار النظرى

المحور الأول: مكونات الحوافز الضريبية: تتضمن الحوافز الضريبية العديد من الأشكال والصور وتشمل:

- **الاعفاء الضريبي:** يعتبر الاعفاء الضريبى هو إسقاط حق الدولة فى تخفيض مبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل ممارسة نشاط معين في ظروف معينة، ويتم ذلك على حسب أهمية النشاط وحجمه وموقعه الجغرافي، وقد يكون الاعفاء جزئي أو كلي، وتتراوح مدة الاعفاء بين سنتين لخمسة سنوات وقد تصل إلى 15سنة غير أن طريقة الاعفاء الضريبي تواجه العديد من المشاكل منها:

✓ مشكلة تحديد تاريخ بدء الاعفاء الضريبي، فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم تاريخ بدء الإنتاج.

✓ عند تحقيق أرباح ضئيلة عن المشروع الإستثماري، أو خسائر في السنوات الأولي من بدء النشاط، فهذه الخسائر لا يستحقق عليها ضرائب.

- **التخفيضات الضريبية:** تمثل تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الإلتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، ويتم إستخدام التخفيضات الضريبية بناءً على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة

ومن أهم المشاكل التي تواجه استخدام التخفيضات الضريبية ما يلي:

✓ أنها تعتبر وسيلة للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل.

✓ أن مايهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له فترة الاعفاء، بإعتبار أن هذا الأخير مؤقت خاصة في حالة المشروعات ذات العمر الإنتاجي طويل الأجل.

- **المعدلات التمييزية:** يقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات التي ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع ومدى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج الإستثمار والعكس صحيح.
- **نظام الاهلاك:** يعتبر الاهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على الدخل من خلال حساب القسط السنوى للاهلاك، فكلما كان قسط الاهلاك الضريبي كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.
- **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** تشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر سنة معينة وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي إلى تآكل رأسمال المؤسسة، وتلعب الحوافز الضريبية دوراً هاماً في التأثير على قرارات الاستثمار، فقد تكون هذه الحوافز اعفاءات ضريبية لسنوات تمتد إلى عشر سنوات، وقد يشمل الاعفاءات الضريبية المقدمة في مناطق معينة كافة أنواع الضرائب، ويمكن خفض معدل الضريبة كميزة جذابة للهيكل الضريبي العام. (محمد طالبي، 2009)

المحور الثانى: دور التمويل الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة:

التمويل الأخضر يمثل إعادة تشكيل للأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاقتصادية وذلك لدعم حماية البيئة والمحافظة عليها، بحيث لا يكون الهدف منها الوصول للثراء المادي على حساب المخاطر البيئية، ولكن بإعتبارها آلية للتنمية المستدامة التي يجب أن تبقي هي الهدف الرئيسي، وتقوم فكرة التمويل الأخضر على أساس تطبيق الإدارة الفعالة للمخاطر البيئية عبر النظام المالي، كما تتحدد آليات التمويل الأخضر في بعض الوسائل والأدوات كالسندات والبنوك الخضراء وكذلك الجباية الخضراء التي تستعين بها السياسات للحد من أثار الانبعاثات الضارة للبيئة. (محمد، 2024)

المحور الثالث: فوائد التحول نحو اقتصاد أخضر في ظل التنمية المستدامة:

أصدرت العديد من الجهات تقارير ودراسات حول الاقتصاد الأخضر، ومنها تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2011، والذي أكد على الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الأخضر، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- **تحفيز النمو الاقتصادي:** يعبر مفهوم الاقتصاد الأخضر والاستثمارات الخضراء عن كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة والمباني الخضراء وإدارة النفايات وغيرها، غير أن هناك من يشكك في قدرة المفهوم على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، وينتقد ارتفاع تكلفة تنفيذه، حيث يشير تقرير الأمم المتحدة لحماية البيئة إلى أنه في ظل سيناريو الاقتصاد الأخضر قد يبدو النمو الاقتصادي بطيء على المدى القصير، وخاصة في الطرق التقليدية التي يستثنى منها العوامل الخارجية للبيئة، لكن من المتوقع أن تتسارع عجلة النمو على المدى الطويل.
- **القضاء على الفقر وخلق فرص العمل:** من الممكن أن يتيح التحول نحو اقتصاد أخضر فرصاً كبيرة من الوظائف الخضراء في القطاعات الاقتصادية، مثل وظائف خاصة بتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة وتأهيل وحماية البيئة والسياحة البيئية وإدارة النفايات ... الخ، وبالتالي يقدم هذا التحول حلولاً للقضاء على البطالة.

كما يساعد الاقتصاد الأخضر على التخفيف من حدة الفقر من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها في زيادة الدخل، ويساهم في الاستثمارات في القطاع الزراعي لجعله أكثر ملائمة للبيئة، وأيضاً تأمين الغذاء للشرائح الأكثر فقراً، أما بالنسبة للاستثمار في السياحة البيئية فإنها تدعم نمو الاقتصاد المحلي، ومن جهة أخرى من المتوقع أن يساهم الاقتصاد الأخضر في تخفيف الفقر المائى، ويساهم الاقتصاد الأخضر في المدن الخضراء من حيث بيئة أنظف وخدمات أفضل مثل النقل المستدام والأبنية الخضراء، بما ينعش اقتصاد هذه المدن كمراكز تجذب الابتكارات والاستثمارات في القطاعات الخضراء .

- **مواجهة التحديات البيئية:** يعد من أهم فوائد البيئية المتوقعة لهذه المبادرة خفض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة استخدام الموارد في القطاعات الاقتصادية، ويعتبر من الأهداف البيئية الأخرى للسعي نحو اقتصاد أخضر تقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل وحماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية. (الأمم المتحدة، 2011)

المحور الرابع: تجارب الدول في الربط بين الحوافز الضريبية والاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة: تعددت الدول التي اهتمت بالربط بين الحوافز الضريبية والاقتصاد الأخضر بهدف تحقيق التنمية المستدامة، ومنها:

- **دولة جنوب أفريقيا:** واجهت دولة جنوب افريقيا ضغوطا فى امدادات الكهرباء، حيث تزايد نمو اقتصاد البلد بشكل ملحوظ على مدى سنوات كثيرة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الطلب على الكهرباء، وكانت جنوب افريقيا تعتمد اعتماداً كبيراً على الفحم غير المكلف والوفير في البلاد لتوليد الكهرباء، ولكن الفحم له العديد من الأضرار على البيئة، ومع ذلك فإن حكومة جنوب أفريقيا التزمت بخفض الانبعاثات بحلول عام 2025، والتركيز على تحسين كفاءة الطاقة، وتطبق جنوب أفريقيا حوافز ضريبية مختلفة تساهم في تخفيض الانبعاثات المرتبطة بالكهرباء في البلاد. (Ibrahim, 2017).

إجراءات الدراسة

الإجراءات المنهجية للدراسة: استخدام الباحثون المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في اعداد هذه الدراسة على النحو التالي:

- **المنهج الاستقرائي:** يعتمد الباحثون في هذا الجانب على تجميع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للدراسة وتحليلها، وكذلك تحليل واستقراء ما تضمنته الدراسات السابقة، وبيان أهم النتائج التي توصلت إليها، وذلك بهدف الوصول إلى إطار نظري متكامل لتوضيح تأثير الحوافز الضريبية على التمويل الخضر لتحقيق التنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال دراسة أثر كل حافز ضريبي على حده.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** يتمثل هذا المنهج في الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث اتبع الباحثون ذلك المنهج لاختبار صحة فروض البحث التي تم اشتقاقها وصياغتها، وتم ذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية للتواصل إلى أثر الحوافز الضريبية على آليات التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، واختبار أثر كل حافز على حدى، وذلك عن طريق التحليل العملي والإحصائي للبيانات التي قام الباحثون بجمعها من خلال أراء عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، والمتمثلة في: المهتمين بالشأن الضريبي من رؤساء المأموريات ومأموري الضرائب والمديرين والمحاسبين والمراجعين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، لتحقيق أهداف الدراسة بتوصيف متغيرتها، واختبار صحة الفروض التي تقوم عليها.

منهج الدراسة

هى الخطوات التى اعتمد عليها الباحثون فى اعداد الدراسة للوصول للنتائج والأهداف التى تم وضعها من قبل وتم استخدام المنهج الوصفى التحليلى لإختبار صحة فروض الدراسة وتم ذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية للتواصل إلى أثر الحوافز الضريبية على أليات التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

أولا: المتغير المستقل: الحوافز الضريبية

ويمكن قياسها من خلال إجراء دراسة ميدانية لاختبار صحة الفروض

ثانيا: التغير التابع: ويتمثل فى تمويل المشروعات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة

ويمكن قياسها من خلال إجراء دراسة ميدانية لإختبر صحة الفروض

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج:

1- تتمثل الحوافز الضريبية هي كافة الصور التي تقدم من التشريعات الضريبية، وتشمل الإعفاءات والخصم الضريبي والخصم الضريبي على الاستثمار وتخفيض السعر الضريبي المتعلق بالإهلاك بهدف تخفيض العبء الضريبي وتشجيع الاستثمار.

2- تختلف صور الحوافز الضريبية من دولة لأخري على حسب طبيعة النشاط والسياسة المالية والضريبية التي تتبعها الدولة، ويتوقف ذلك على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل دولة، ويرتبط نجاح سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية بمعيار الكفاءة والفاعلية.

3-يعتبر من سلبيات الحوافز الضريبية تصفية النشاط بعد انتهاء فترة الإعفاء والتنقل بين القوانين المختلفة وتأجيل بداية سريان الإعفاء الضريبي ومزاولة نشاط صوري في المجتمعات العمرانية.

4- يعتبر التمويل الأخضر موجه للمشاريع الخضراء ويساعد في الحد من التلوث والمحافظة على استخدام الموارد الطبيعية بما يحقق التنمية المستدامة

5-هناك أثر كبير للحوافز الضريبية على تفعيل التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة وتشمل تعزيز الاستثمارات البيئية وتخفيض التكاليف وتعزير الابتكار والبحث، والتطوير، وتعزيز الامتثال، والشفافية.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية:

ولتحقيق أهداف البحث تم اختبار الفروض على النحو التالي:

اختبار الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على زيادة الاستثمار فى المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير X "الحوافز الضريبية"، والمتغير Y1 "زيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة"، وجاءت النتائج كما يلي:

علاقات الارتباط والانحدار لاختبار تأثير الحوافز الضريبية على زيادة الاستثمار فى المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة:

بتطبيق أسلوب الارتباط والانحدار لاختبار لاختبار تأثير الحوافز الضريبية على زيادة الاستثمار فى المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة، جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (1): نتائج الارتباط والانحدار بين المتغير X "الحوافز الضريبية"، والمتغير Y1 "زيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة"

المتغير المستقل: X "الحوافز الضريبية" **المتغير التابع: Y1 "زيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة"**							
معامل الارتباط R	**معامل التحديد R^2**	**F المحسوبة**	**مستوى المعنوية**	**المعاملات**	**قيمة المعامل**	**قيمة T المحسوبة**	**مستوى المعنوية**
0.681	0.463	329.8	0.000	ثابت الانحدار α	0.907	5.773	0.000
				معامل الانحدار β	0.751	18.16	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون من واقع مخرجات التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول السابق رقم (1) ويتم تعديلها على جميع الجداول ما يلي: أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير X "الحوافز الضريبية"، وبين المتغير Y1 "زيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون 0.681 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن الحوافز الضريبية يتبعها زيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة.

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y1=0.907 + 0.751*X + \varepsilon$$

حيث:

Y1 "زيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة" (المتغير التابع)

X الحوافز الضريبية (المتغير المستقل)

ε الخطأ العشوائي

اختبار معنوية النموذج: أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F= 329.8 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

اختبار معنوية المتغير المستقل: أكدت قيمة T = 18.16 بمستوى معنوية 0.000 الخاصة بالمتغير المستقل X معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة معنوية للحوافز الضريبية على زيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة، وتوضح قيمة β= 0,751 والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن زيادة الحوافز الضريبية بدرجة واحدة يتبعه تحسن في زيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة" بـ 0.751 درجة.

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 46.3% وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة 46.3% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة تشرحها الحوافز الضريبية، وهي قدرة تفسيرية متوسطة، ويوضح الشكل التالي شكل الانتشار بين الحوافز الضريبية وزيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة:

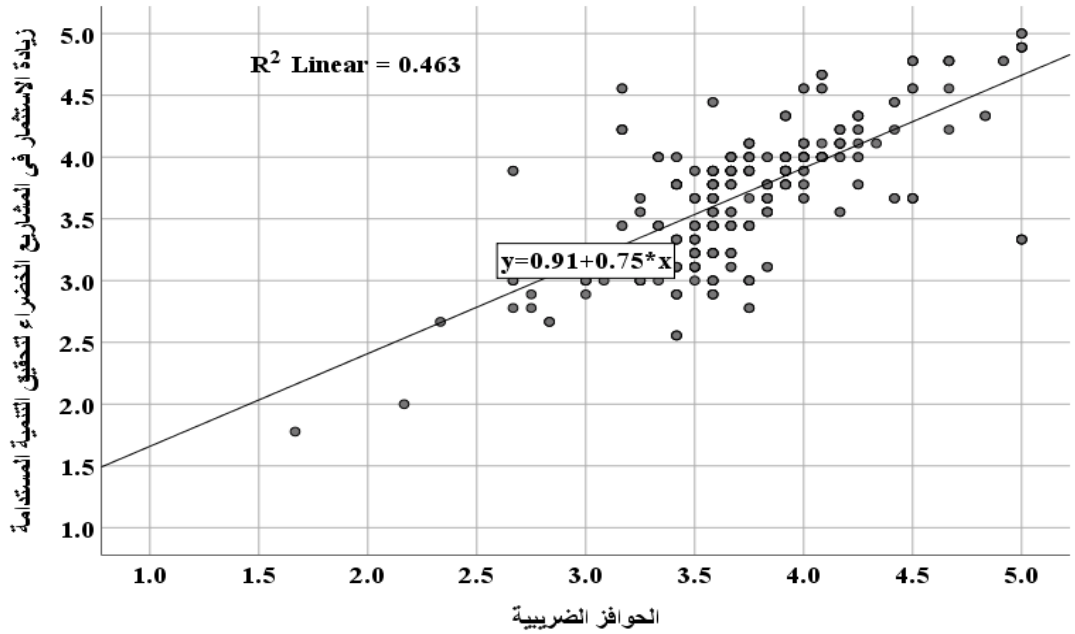

المصدر: من إعداد الباحث من واقع مخرجات التحليل الاحصائي

شكل (1): شكل الانتشار بين الحوافز الضريبية وزيادة الاستثمار فى المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة

نخلص من ذلك إلى قبول الفرض الأول: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على زيادة الاستثمار فى المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة"

اختبار الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على التطوير والإبتكار للحصول على التمويل الأخضر.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير X "الحوافز الضريبية"، والمتغير Y2 "التطوير والإبتكار للحصول على التمويل الأخضر"، وجاءت النتائج كما يلي:

علاقات الارتباط والانحدار لاختبار تأثير الحوافز الضريبية على التطوير والإبتكار للحصول على التمويل الأخضر: بتطبيق أسلوب الارتباط والانحدار لاختبار لاختبار تأثير الحوافز الضريبية على التطوير والإبتكار للحصول على التمويل الأخضر، جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (2): نتائج الارتباط والانحدار بين المتغير X "الحوافز الضريبية"، والمتغير Y2 "التطوير والإبتكار للحصول على التمويل الأخضر"

المتغير المستقل: X "الحوافز الضريبية" المتغير التابع: Y2 "التطوير والإبتكار للحصول على التمويل الأخضر"							
معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية	المعاملات	قيمة المعامل	قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية
0.661	0.437	295.3	0.000	ثابت الانحدار α	0.996	5.956	0.000
				معامل الانحدار β	0.756	17.185	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون من واقع مخرجات التحليل الاحصائي.

أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير X "الحوافز الضريبية"، وبين المتغير Y2 "التطوير والإبتكار للحصول على التمويل الأخضر"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون 0.661 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن الحوافز الضريبية يتبعها التطوير والإبتكار للحصول على التمويل الأخضر.

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y2=0.996 + 0.756*X + \varepsilon$$

حيث:

Y2 "التطوير والابتكار للحصول على التمويل الأخضر" (المتغير التابع)

X الحوافز الضريبية (المتغير المستقل)

ε الخطأ العشوائي

اختبار معنوية النموذج: أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F = 295.3 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

اختبار معنوية المتغير المستقل: أكدت قيمة t = 17.185 بمستوى معنوية 0.000 الخاصة بالمتغير المستقل X معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة معنوية للحوافز الضريبية على التطوير والابتكار للحصول على التمويل الأخضر، وتوضح قيمة β= 0,756 والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن زيادة الحوافز الضريبية بدرجة واحدة يتبعه تحسن في التطوير والابتكار للحصول على التمويل الأخضر بـ 0.756 درجة.

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 43.7% وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة 43.7% من التغيرات التي تحدث في التطوير والابتكار للحصول على التمويل الأخضر تشرحها الحوافز الضريبية، وهي قدرة تفسيرية متوسطة، ويوضح الشكل التالي شكل الانتشار بين الحوافز الضريبية والتطوير والابتكار للحصول على التمويل الأخضر:

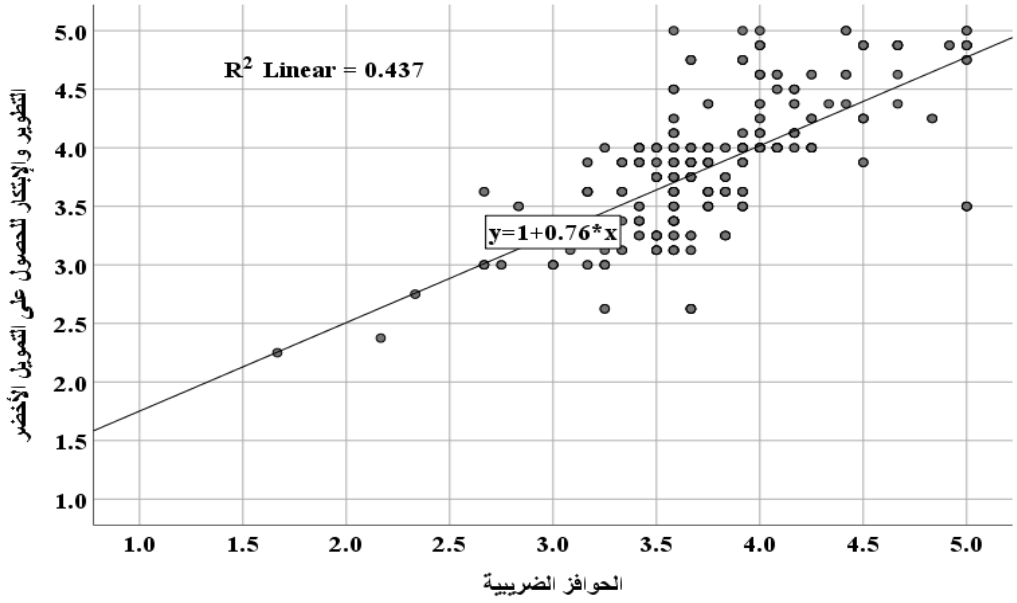

المصدر: من إعداد الباحثون من واقع مخرجات التحليل الاحصائي.

شكل (2): شكل الانتشار بين الحوافز الضريبية والتطوير والابتكار للحصول على التمويل الأخضر

نخلص من ذلك إلى قبول الفرض الثاني: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على التطوير والابتكار للحصول على التمويل الأخضر".

اختبار الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة علاقات الارتباط والانحدار بين المتغير X "الحوافز الضريبية"، والمتغير Y3 "نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة"، وجاءت النتائج كما يلي:

علاقات الارتباط والانحدار لاختبار تأثير الحوافز الضريبية على نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة: بتطبيق أسلوب الارتباط والانحدار لاختبار لاختبار تأثير الحوافز الضريبية على نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة، جاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (3): نتائج الارتباط والانحدار بين المتغير X "الحوافز الضريبية"، والمتغير Y3 "نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة"

المتغير المستقل: X "الحوافز الضريبية" **المتغير التابع: Y3 "نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة"**							
معامل الارتباط R	**معامل التحديد R^2**	**F المحسوبة**	**مستوى المعنوية**	**المعاملات**	**قيمة المعامل**	**قيمة t المحسوبة**	**مستوى المعنوية**
0.678	0.460	322.4	0.000	ثابت الانحدار α	1.11	7.257	0.000
				معامل الانحدار β	0.722	17.956	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون من واقع مخرجات التحليل الاحصائي.

أظهرت نتائج الارتباط الخطي وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير X "الحوافز الضريبية"، وبين المتغير Y3 "نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الخطي لبيرسون 0.678 بمستوى معنوية 0.000 مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية 0.01، أي أن الحوافز الضريبية يتبعها نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة.

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y3=1.11 + 0.722*X + \varepsilon$$

حيث:

Y3 "نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة" (المتغير التابع)

X الحوافز الضريبية (المتغير المستقل)

ε الخطأ العشوائي

اختبار معنوية النموذج: أظهرت النتائج معنوية العلاقة حيث بلغت قيمة F = 322.4 بمستوى معنوية 0.000، مما يعني معنويتها عند مستوى معنوية 0.01.

اختبار معنوية المتغير المستقل: أكدت قيمة t = 17.956 بمستوى معنوية 0.000 الخاصة بالمتغير المستقل X معنوية تلك العلاقة، أي وجود تأثير طردي ذي دلالة معنوية للحوافز الضريبية على نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة، وتوضح قيمة β= 0,722 والتي تشير إلى قوة واتجاه التأثير، أي أن زيادة الحوافز الضريبية بدرجة واحدة يتبعه تحسن في نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة بـ 0.722 درجة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

القدرة التفسيرية للنموذج: بلغت القدرة التفسيرية للنموذج 46.0% وذلك من خلال قيمة R^2، أي أن نسبة 46.0% من التغيرات التي تحدث في نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة تشرحها الحوافز الضريبية، وهي قدرة تفسيرية متوسطة، ويوضح الشكل التالي شكل الانتشار بين الحوافز الضريبية ونمو القطاعات الاقتصادية المستدامة:

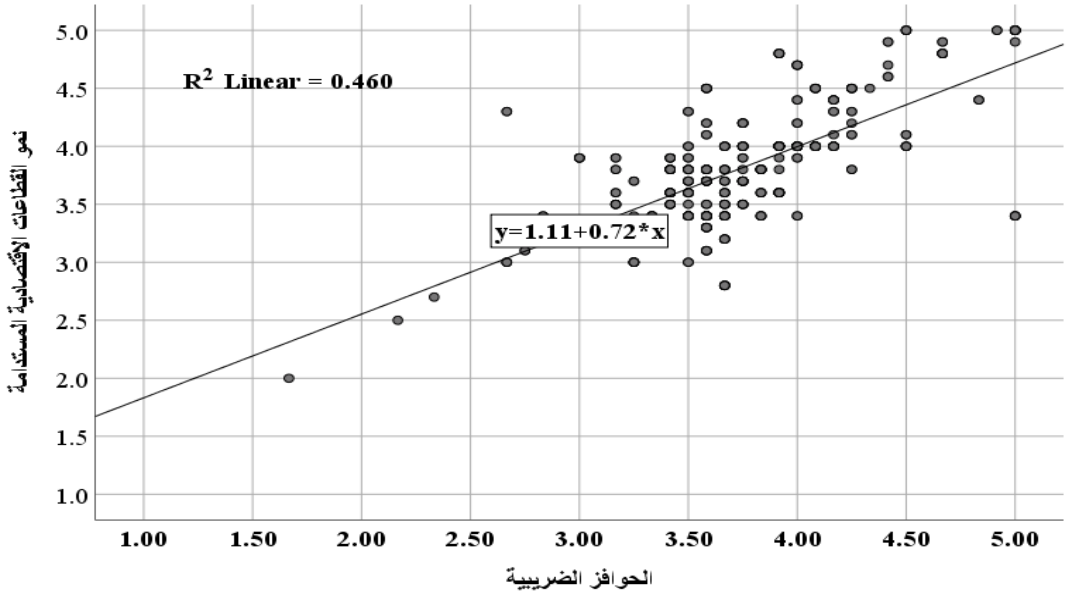

المصدر: من إعداد الباحثون من واقع مخرجات التحليل الاحصائي.

شكل (3): شكل الانتشار بين الحوافز الضريبية ونمو القطاعات الاقتصادية المستدامة

نخلص من ذلك إلى قبول الفرض الثالث: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة".

وخلص الباحث إلى **قبول الفرض الأول** القائل بإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على زيادة الاستثمار فى المشاريع الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة".

وقبول الفرض الثاني القائل بإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على التطوير والإبتكار للحصول على التمويل الأخضر".

كما تم قبول الفرض الثالث القائل بإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للحوافز الضريبية على نمو القطاعات الاقتصادية المستدامة

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحوافز الضريبية فى تمويل المشروعات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة. حيث إعتمد الباحثون فى هذه الدراسة على المنهج الإستقرائى والمنهج الإستنباطى، وذلك من خلال أسلوب الدراسة النظرية من الدراسات المنشورة على المستويين العربى والعالمى، وفى الجانب التطبيقى من الدراسة اتبع الباحثون منهج إختبار صحة فروض الدراسة وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها إختلاف صور الحوافز الضريبية من دولة لأخرى على حسب طبيعة النشاط والسياسة المالية التى تتبعها الدولة، ويتوقف ذلك على الظروف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ويرتبط نجاح سياسة الإعفاءات والحوافز الضريبية بمعيار الكفاءة والفاعلية، ويعتبر التمويل الأخضر موجه للمشاريع الخضراء ويساعد فى الحد من التلوث بما

يحقق التنمية المستدامة، حيث يرى الباحثون أن الحوافز الضريبية لها أثر كبير على تفعيل التمويل الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تعزيز الإستثمارات البيئية، تخفيض التكاليف، تعزيز الإبتكار، البحث والتطوير، تعزيز الامتثال والشفافية

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يري الباحث التوصيات التالية:

- وضع نظام ضريبي بيئي عادل ومحفز للاستثمار في المشروعات الخضراء والإنتاج النظيف ومشاريع الحد من التلوث.
- وضع نموذج اقتصادي جديد يحافظ على رأس المال الطبيعي ويضمن اعلي مستوى اجتماعي وذلك من خلال اعداد استراتيجية شاملة لتطوير الاقتصاد الاخضر سواء في الدول النامية والدول المتقدمة وتوجيه الأستثمارات نحو المجالات التي تساعد على التحول الأيكولوجي للقطاعات الاقتصادية.
- منح الحوافز الضريبية والاعفاءات مقابل خدمات مجتمعية أو تدريبية للمواطنين، وخاصة للمشروعات التي تهتم بتشغيل الشباب، وتوفير فرص عمل مناسبة لهم.
- منح الإعفاءات للمشروعات الخضراء والتي تستخدم الطاقة النظيفة، وتساهم في انخفاض انبعاث مستوى الكربون.
- تبسيط القواعد والإجراءات بالقطاع الضريبي، وتحسين بيئة ومناخ الاستثمار للمتعاملين، وتحقيق الشفافية في الحوافز الضريبية المقدمة للمشروعات الخضراء.
- استخدام الحوافز الضريبية في تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهيه الصغر التي تقوم باستخدام مواد صديقة للبيئة.
- التأكد من استخدام حوافز ضريبية حقيقة وبقوانين ميسرة ويسهل تطبيقها على الشركات، ويفضل أن يتم إعطاء الامتياز الضريبي إلكترونياً بعيداً عن التدخل البشري، لتحقيق الموضوعية والشفافية.
- زيادة الوعي بالحوافز الضريبيية عن طريق وسائل الإعلام، وتوعية المستثمرين والممولين وأصحاب المصالح عن طريق عقد المؤتمرات وورش العمل، واللقاءات والندوات ... الخ، والتي تساعد على نشر الوعي الضريبي.

مراجع الدراسة

شاهين، سمر شكرى محمود. (2018). دور الحوافز الضريبية في مجال الاقتصاد الأخضر (مجلة كلية الدراسات القانونية واالإقتصادية، جامعة عين شمس)

عبد الامير، نور نبيل. (2019). التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العارقية: دارسة استطلاعية تحليلية لآارء عينة من مدارء المصارف. المجلة العراقية للعلوم الادارية، 15(60)، 141-183.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2004)، "الحوافز الضريبية"، سلسلة دراسات الأونكتاد، الأمم المتحدة نيويورك وجينيف، طبع سويسرا، منشورات الأمم المتحدة، سويسرا.

أحمد، محمد أحمد علي. (2016). تقويم دور النظام الضريبي في الحد من التلوث (مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس)

بوشناف، فايزة &بارك، نعيمة. (2021). التمويل الاخضر ودوره في تمويل المشاريع الخضراء في الجزائر – الواقع والمأمول (المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية) المجلد 4، العدد 15.

حسين، & عبد القادر. (2018). السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة.286–259 ,(1)5.

على محمد منازع، & حسين. (2021). أثر الوعي المالي في وفرة الإيرادات الضريبية. مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، 45(45)، 434–502.

محمد، & طالبي. (2009). أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 5(6)، 313–332.

عامر، & محمد محروس سعدوني. (2024). آليات تمويل الاقتصاد الأخضر لتحقيق مستهدفات التنمية بين الواقع والمأمول. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 10(2)، 780–852.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2011)، "الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية: المفهوم العام والخيارات المتاحة أمام دول المنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة.

Marei, I. (2017). Developments in law and policy: the promotion of green energy in the electricity sector of Palestine. Journal of Energy & Natural Resources Law, 35(1), 47-67.

Kirikaleli, (2023). Environmental taxes and environmental quality in Canada

Yu, Tauseef,(2024) Towards Achieving Status of Green Economy in OECD COUNTRIES: Articulating the Role of Nuclear energy, Greenfield investment and environmental taxation

Ugwu, C. O., Ozoegwu, C. G., & Ozor, P. A. (2020). Solid waste quantification and characterization in university of Nigeria, Nsukka campus, and recommendations for sustainable management. Heliyon, 6(6).

THE IMPACT OF TAX INCENTIVES ON ACTIVATING GREEN FINANCING MECHANISMS TO ACHIEVE SUSTAINABLE DEVELOPMENT BY 2030 – FIELD STUDY ON THE EGYPTIAN TAX AGENCY

Hend S. M. Elsorogy [(1)]; Nahed M. Yosry [(2)]; Amir A. Noshy[(2)]; Abou-Bakr A. Bakhit[(3)]

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Nuclear Materials Authority

ABSTRACT

This study aimed to analyze the impact of tax incentives on financing green projects for sustainable development. Where the researchers in this study relied on the extractive approach, Through the theoretical study method of studies published at the Arab and international levels, In the applied aspect of the study, researchers followed a method of testing the validity of the study's assumptions by conducting a field study to arrive at the impact of tax incentives on green financing mechanisms for sustainable development and

to test the impact of each incentive individually, through practical and statistical analysis of the data collected by researchers through the opinions of a sample representative of the study community s Heads of Commissariats, Taxpayers, Directors, Accountants, Auditors and Faculty of Universities, The study has produced a series of results, the most important of which are the different images of tax incentives from one state to another depending on the nature of the activity and the state's fiscal policy. This depends on economic, social and environmental conditions, and the success of the tax exemption and incentive policy is linked to the criterion of efficiency and effectiveness. Green finance is geared towards green projects and helps reduce pollution to achieve sustainable development. Where researchers see that there are some challenges to green finance such as the absence of standards, clear definitions, initial high costs, lack of awareness and expertise, and weak regulatory policies to access green finance in developing countries. The study concluded with a number of recommendations, the most important of which was the need to establish a fair and incentive environmental tax system for investment in green projects, clean production and pollution reduction projects, and the need to establish controls to resolve the disadvantages of incentives and tax exemptions and to prepare a comprehensive strategy for the development of the green economy in both developing and developed countries. Green finance must be developed as one of the most important sources of financing for environmentally sensitive projects. Tax breaks are granted by industry and economic activity and support for developing and developed countries to move towards a green economy and simplify tax sector rules and procedures.
Keywords: tax incentives, green finance, sustainable development.